فلا ولاية لصبي ومجنون لانهما ليسا من اهل الشهادة
والرابع الحرية فلا ولاية لرقيق ولا يكون شاهدا والخامس
الذكورة فلا تملك المرأة تزويج نفسها بحال لا باذن ولا
بغيره سوا الايجاب والقبول اذ لا يليق بمحاسن العادات
دخولها فيه لما قصد منها من الخفا وعدم ذكره اصلا وقد
قال تعالى الرجال قوامون على النسا بما فضل الله بعضهم
على بعض ولا تزوج غيرها بولاية ولا وكالة لخبر لا تزوج
المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فهم لو ابطلنا والعياذ بالله
تعالى بامامة امرأة فان احكامها تنفذ للضرورة كما قاله
ابن عبد السلام وغيره وقياسه تصحيح تزويجها ولا يضر
اذن المرأة في نكاح غيرها الا في ملكها او في سفيه او
مجنون هي وصية عليه وليست المرأة اهلا للشهادة
فلا ينعقد النكاح بشهادة النسا ولا برجل وامرأتين لانه
لا يثبت بقولهم تنبيه افهم كلامه انه لا ينعقد بخنثيين
ولو بانا رجلين لكن الاصح في زيادة الروضة الصحة
فان قيل لو عقد على خنثى اوله ثم تبين كونه انثى في
الاول او ذكرا في الثاني لا يصح اجيب بانه الحق اهلا
للشهادة في الجملة فاذا بانا رجلا اكتفينا بذلك في
النكاح بخلاف ما لو عقد على الخنثى اوله فانه ليس اهلا
لعقد النكاح عليه ولا له في حال من الاحوال والسادس
العدالة وهي ملكة في النفس تمنع صاحبها من اقتراف

الذنوب

الذنوب ولو صغائر الخسيسة والرذائل المباحة فلا ينعقد
بولي فاسق غير الامام الاعظم بمحل كان اولا فسق
بترك الحرام لا اعلن بفسقه ام لا لحديث لا نكاح الا بولي
مرشد قال الشافعي والمراد بالمرشد العدل وافتى
القزويني بانه لو كان لو تسلب الولاية لانتقلت الى حاكم
فاسق وولي والافلا قال ولا سبيل الى الفتوى بغيره اذ
الفسق قد عم العباد والبلاد والاوجه الحاق
المتن لان الحاكم يزوج للضرورة وقضاوه نافذ ما لم الامام
الاعظم فلا يصح فسقه لانه لا يعزل به فيزوج بناته
وبنات غيره بالولاية العامة فتخيما للشانة فعليه انما
يزوج بناته اذا لم يكن ابن ولي غيره كبنات غيره تنبيه
لا يلزم من ان الفاسق لا يزوج اشتراط ان يكون الولي
عدلا لان بينهما واسطة فان العدالة ملكة تمنع صاحبها
مما مر والصبي اذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم تحصل له
تلك الملكة لا عدل ولا فاسق وقد نقل الامام والغزالي
الاتفاق على ان [illegible] فاسق
فقال النووي اذا تاب زوج في الحال ووجهه بانا لم نشترط
في ولي النكاح عدم الفسق لا قبول الشهادة ولا ينعقد
بشهادة فاسق [illegible]
العدالة وهي [illegible]
بالمخالطة دون التزكية عند الحاكم لان الظاهر من

Copyright © King Saud University